التي يبين بها الخلف فانه لا تحقق لها في الخارج . واذا لم تحقق في الذهن ايضا لم تتصور الاضافة
بينها وبين العالم . وما ذكره الامام في نهاية العقول من قبيل الاعراض . وما ذكره في المطالب
العالية من قبيل التحقيق فما هو جواب الاشاعرة فهو جوابه وقد استدل الاشاعرة على اثبات
الصفات الثمانية بوجوه الاول قياس الغائب على الشاهد ولا بد فيه من اثبات علة مشتركة
بين المقيس والمقيس عليه وهذا الاثبات بطريق اليقين مشكل جدا لجواز كون خصوصية المقيس عليه
شرط وجود الحكم فيه ومنع خصوصية المقيس من وجوده فيه وعلى التقديرين لا يثبت بينهما
علة مشتركة قالوا العلة والحد والشرط لا يختلف غائبا وشاهدا وعلة عالم الشاهد قيام
العلم به وحد العالم من قام به العلم وشرط صدق المشتق ثبوت اصله فكذا في الغائب ورد يعني بها انا
بان الثابت في الشاهد العالمية لا ما هي مشتقة منه فيحصل القياس بالكلية وان من شرط
القياس ان يتماثل امران فيثبت لاحدهما ما ثبت للآخر وعلمنا عرض حادث لا يشمل المعلومات
واجيب بان العلم انما يوجب كون العالم عالما من حيث كونه علما لا من حيث كونه عرضا حادثا
اقول وكذلك لا يوجب زيادة على الذات وهي المتنازع فيها وزيادته فينا لانه عرض
قائم بنا لا لانه علم فقط الثاني ان الله تعالى عالم وكل عالم فله علم والحاصل انه لا نزاع في انه
عالم قادر حي وهذه الالفاظ ليست اسماء للذات من غير اعتبار معنى بل انها مشتقة معناها اثبات
ما هو ماخذ الاشتقاق اقول لا يلزم وجود ماخذ الاشتقاق في الخارج بل يكفي فيه
حصول معنى المشتق كما قررته آنفا ولا يلزم المحالات الثالث النصوص الدالة على اثبات معنى
القدرة والعلم بحيث لا يحتمل التاويل كقوله انزله بعلمه فاعلموا انما انزل بعلم الله ان القوة لله ان
الله هو الرزاق ذو القوة المتين الى غير ذلك مما لا يحصى كثرة اقول ليس فيها دلالة على انها ماخذ
الاشتقاق من الموجودات الخارجية بل على انه صفة له تعالى فيجوز ان يكون مثل الوجوب
والامكان والحدوث واقول لو كانت الصفات من الموجودات الخارجية لكانت ممكنة بذاتها
لعدم تعدد الواجب بذاته فان كان عروض الوجود لها لا لسبب لزم الترجح وان كان لسبب فان كان
هو حقيقتها كانت واجبة بذاتها والا فان كان غير ذات الواجب لزم الاستكمال بالغير وان كان
ذات الواجب فهو استند اليه فان كان بالاختيار لزم حدوثها وكونه تعالى محل الحوادث

والا

منه وكل من كان فعله كذلك فهو عالم فان قيل قد يصدر عن بعض الحيوانات العجم كالنحل
والعنكبوت ما تحار فيه العقول قلنا هي عالمة بافعالها ولا شك والى هذا الاستدلال اشار
سبحانه وتعالى بقوله الا يعلم من خلق استدل الحكماء بان العلم بالعلة يوجب العلم بالمعلول والعالم
معلوله فهو يعلمه قال صاحب المواقف لا نسلم والا لزم من العلم بالشيء العلم بجميع لوازمه
القريبة والبعيدة قال صاحب المقاصد واجيب بان الكلام في العلم التام اعني العلم بالشيء
بما له في نفسه ولا شك ان علم الباري تعالى كذلك ودليل المتكلمين يفيد العلم بالكليات
والجزئيات لانها صادرة عنه بخلاف دليل الحكماء لان ما علم بعلته علم علما كليا فان المعلوم
ماهيته كذا معللة بكذا والماهية كلية وكونها معللة بكذا كلي وتقييد الكلي بالكلي لا يفيد
الجزئية لان الكلي المتصف بكلي آخر لا يصير بحيث يمنع من تصور الاشتراك فيه لان
الموصوف والصفة والاتصاف كليات قال السيد وها هنا محل تامل فانهم
زعموا ان العلم التام بخصوصية العلة يستلزم العلم التام بخصوصيات معلولاتها الصادرة
عنها بوسط او بغير وسط وادعوا ايضا انتفاء علمه بالجزئيات من حيث هي جزئية لاستلزامه
التغير في صفاته الحقيقية فاعترض عليه بعض المحققين وقال انهم مع ادعائهم الذكاء قد تناقض
كلامهم ها هنا فان الجزئيات معلولة كالكليات فيلزم من ما علمتم المذكور علمه بها ايضا
ودليلهم على استلزام التغير انه اذا علم ان زيدا في الدار الآن ثم خرج زيد فاما ان يزول
ذلك العلم ويعلم انه ليس في الدار او يبقى ذلك العلم بحاله والاول يوجب التغير والثاني يوجب الجهل
اجاب مشايخ اهل السنة بان العلم بان الشيء سيوجد ووجد واحد قال صاحب المواقف
وهذا ماخوذ من قول الحكماء علمه تعالى ليس زمانيا فلا يكون ثمة حال وماض ومستقبل اذ
الحال معناه زمان حكمي هذا والماضي زمان قبل زمان حكمي هذا والمستقبل زمان بعد زمان حكمي هذا
فمن كان علمه ازليا محيطا بالزمان لا يتصور في حقه حال ولا ماض ولا مستقبل قال السيد
والله سبحانه عالم عندهم بجميع الحوادث الجزئية وازمنتها الواقعة هي فيها لا من حيث ان
بعضها واقع الآن وبعضها في الماضي وبعضها في المستقبل فان العلم بها من هذه
الحيثية يتغير بل يعلمها علما متعاليا عن الدخول تحت الازمنة ثابتا ابد الدهر

Copyright King Saud University